دور المجتمع الدولى فى تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية

Search title

The role of the international community in achieving sustainable development of social rights

الباحثة / ايمان إبراهيم إبراهيم غيث ســـالم الحوســـنى – ماجســـتير فى القانون العام – كلية القانون – جامعة الشارقة .

والســـيد الأستاذ الدكتور / نعمان عطا الله – بروفيسور القانون العام – كلية القانون – جامعة خورفكان .

والسيدة الأستاذ الدكتور / نوف عبد الله الجسمى – أستاذ القانون العام المشارك – كلية القانون – جامعة خورفكان .

- **الملخص**

- تعد التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية ذات أهمية كبيرة على الصعيد الدولى، وهذه الأهمية خلقت توجهاً نحو تحقيق هذا الهدف من جانب بعض أعضاء الجماعة الدولية دون البعض الآخر، لذلك كانت الإشكالية الجوهرية في هذا المقام تتجلى فيما إذا كان المجتمع الدولى قد حقق التنمية المستدامة لهذه الطائفة من الحقوق ، أم أن مساعى الدول والمنظمات الدولية لا تعدو وكونها حبراً على ورق ، وهذا ما دفعنا إلى إلقاء الضوء على ماهية التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية ، وبيان دور الدول والمنظمات الدولية فى تحقيق هذا النوع من التنمية ، وفي إطار إعمال المنهج التحليلي توصلنا إلى عدداً من النتائج والتوصيات ، أهمها أن التنمية المستدامة لم تتحقق بصدد بعض الحقوق الاجتماعية، وهذا ما دفعنا إلى الإقتراح بإنشاء معاهدة دولية لأجل تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية فى الدول النامية.

- **<u>الكلمات الإفتتاحية :</u>**

الحقوق الاجتماعية – الجماعة الدولية – الحق فى الصحة – الحق في التعليم– المنظمات الدولية.

- **Summary**

- T he sustainable development of social rights is of great importance at the international level, and this importance has created a trend towards achieving this goal on the part of some members of the international community and not others. Therefore, the fundamental problem in this regard is whether the international community has achieved sustainable development for this group of people. Rights, or are the efforts of states and international organizations nothing more than a dead letter? This is what prompted us to shed light on the nature of sustainable development of social rights, and the role of states and international organizations in achieving this type of development. Within the framework of implementing the analytical approach, we have reached a number of results. The recommendations, the most important of which are that sustainable development has not been achieved with regard to some social rights, and this is what prompted us to propose the establishment of an international treaty in order to achieve sustainable development of social rights in developing countries.

- **<u>Opening words:</u>**

- social rights - the international community - the right to health - the right to education

أولا: المقدمة:

لا مشاحة فى أن إصطلاح المجتمع الدولى، يشمل بين طياته كلاً من الدول والمنظمات الدولية بصفة عامة، لذلك فإن النهوض والقول بدور المجتمع الدولى فى تحقيق التنمية مفاده، الدور المشهود الذي تتولاه الدول والمنظمات الدولية في تحقيق هذه التنمية، والتساؤل حول مدى ما حققه المجتمع الدولى فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية، وهل حقق بالفعل ثمار إيجابية على الساحة الدولية، أم أن ما تخلص إليه المؤتمرات والإتفاقيات لا تعدو كونها حبراً على ورق أو توصيات عديمة الجدوى، وفى هذا المقام يُمكن القول بأن هذا الدور الذى يقع على عاتق المجتمع الدولى لا يمكن إيضاحه مالم يتم بصورة مبتدأة بيان المقصود بالتنمية المستدامة وأهدافها من جانب، واستعراض المقصود بالحقوق الإجتماعية وتقسيماتها من جانب أخر، الأمر الذى على ضوئه يمكن تناول دور كلاً من الدول والمنظمات الدولية على حدى في طريقهما لتحقيق التنمية المتقدمة وهذا ما سوف يتم إستعراضه في متن الدراسة .

ثانياً : نطاق البحث :

يتحدد نطاق البحث فى هذا المقام تجاه موقف المجتمع الدولى ازاء التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية دون غيرها من طوائف الحقوق الاخرى ، وعلى ضوء ذلك يخرج عن نطاق الدراسة ماعدا ذلك من صور الحقوق الأخرى.

ثالثاً : مشكلة البحث :

تتجلى مشكلة البحث في عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية ، إذ أن الحق في المياه والغذاء ، والسكن الآمن لم يشهد ثمة فعاليات حقيقية في واقع الجماعة الدولية ، إذ مازالت مشكلات فقر المياة والمجاعات والتهجير تعترى العديد من البلدان ، وفي ضوء هذه المشكلة الرئيسية ، نعرض لعدد من الإشكاليات الفرعية ، وهي على النحو الآتى :

١. هل يوجد معيار معين يمكن التعويل عليه بصدد ما اذا كانت التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية قد تحققت من عدمه ؟

٢. هل الحقوق الاجتماعية من منظور القانون الدولى محددة على سبيل الحصر؟

٣. هل يوجد مستجدات على ارض الواقع يمكن النظر اليها بصورة حقيقية لاجل تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية ؟

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

تتجلى تساؤلات الدراسة فى هذا النطاق فى الاتى :

١. ماذا عن تعريف التنمية المستدامة ، وهل يوجد لها تعريف جامع مانع ؟

٢. ماهية بالحقوق الاجتماعية وماهى التقسيمات المتبعة بشأن تنظيمها ؟

٣. ماهو دور الدولة الحيوى فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية ، وكذلك المنظمات الدولية؟

خامساً : أهداف البحث :

نعرض فى اطار الحديث عن اهداف البحث النقاط الجوهرية الاتية :

١. استعراض الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة ، وبيان مفهومها الفقهى وانتقاء المفهوم الذى يعد جامعاً مانعاً فى هذا النطاق .

٢. إلقاء الضوء على طوائف الحقوق الاجتماعية وتقسيماتها من المنظور الدولى وتوضيح المعيار المعول عليه فى بيان تقسيم هذه الحقوق .

٣. بيان الدور الجوهرى الذى تتولاه الدول إزاء الحقوق الإجتماعية وتنميتها، وبيان ما اذا كان هذا الدور قاصراً على الدول الكبرى او يشكل كذلك الدول النامية .

٤. بيان دور المنظمات الدولية فى بلوغ اهداف التنمية للحقوق الاجتماعية بشكل مستديم، واستعراض كذالك ما اذا كان هذا الدور قاصراً على على المنظمات العالمية دون غيرها من المنظمات الأخرى .

سادساً: منهجية الدراسة :

يعد المنهج التحليلى فى هذا النظام أقــرب المنــاهج إلــى روح الدراســة ، بحيــث يتم التعويل على هذا المنهج في تحليل وتمحــيص النصــوص القانونيــة المعُــدة مــن قبــل أعضاء الجماعة الدولية ، ومن ثم موقف الفقه والقضاء في ذات النظام.

سابعاً : خطة البحث :

- **المبحث الاول : ماهية التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية.**
  - المطلب الاول : التعريف بالتنمية المستدامة.
  - المطلب الثاني : مفهوم الحقوق الاجتماعية وتقسيماتها.
- **المبحث الثاني : دور الــدول والمنظمــات الدوليــة فــى تحقيــق التنميــة المســتدامة للحقوق الاجتماعية.**
  - المطلب الأول: دور الدول فى تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية.
  - المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية فــى تحقيــق التنميــة المســتدامة للحقــوق الإجتماعية.

المبحث الأول

ماهية التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية

تمهيد وتقسيم :

تعد التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية من قبيل المفاهيم الهامة على صعيد القانون الدولى، بإعتبارها مطلباً رئيسياً تسعى إليه الدول على حد سواء ، وماهية هذه التنمية وكونها مصطلح يفيد الشمول ، فإننا نستعرض في هذا المبحث الحديث عن عدداً من النقاط الجوهرية، وإزاء ذلك نقسم هذا المبحث إلى جانبين، بحيث نعرض أولاً الحديث عن التعريف بالتنمية المستدامة ، و نتناول طيه مفهومها التنمية المستدامة ، أهدافها ومبادئها ، ثم المؤشرات الاجتماعية والبعد الاجتماعى، أما الجانب الثاني نتناول فيه الحديث عن مفهوم الحقوق الاجتماعية وتقسيماتها ، بحيث نتناول لمفهوم هذه الحقوق ، ثم نعرض لتقسيماتها من منظور القانون الدولى ، ومجمل القول فى إطار التمهيد المتقدم ، أننا سوف نقسم مبحثنا المتقدم على النحو الآتى :

- **المطلب الأول : التعريف بالتنمية المستدامة .**
- **المطلب الثاني: مفهوم الحقوق الاجتماعية وتقسيماتها .**

المطلب الأول

التعريف بالتنمية المستدامة

الحديث عن التعريف بالتنمية المستدامة يتعين القول بأن هذا التعريف أمراً موسعاً، وهذا يفيد بأنه غير قاصر على المفهوم ، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى استعراض عدداً من النقاط الجوهرية في هذا النطاق، وإزاء ذلك نعرض بصورة مبتدأة الحديث عن مفهومها، ثم نتناول بعد ذلك الحديث عن أهدافها ومبادئها، ثم في الأخير نستعرض المؤشرات الاجتماعية والبعد الاجتماعى للتنمية المستدامة، وذلك في نقاط مستقلة نعرضها على النحو الآتي:

أولاً : المفهوم:

تناول الفقه عدة مفاهيم خاصة بالتنمية المستدامة، ومن هذه المفاهيم نستعرض الآتي:

١) تنمية مفادها تلبية الاحتياجات الحاضرة للحيلولة والنيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبيتها. (١)

---

(١) رمزى سلامة، التنمية المستدامة تطور المفهوم ، الأمم المتحدة ، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم – التعليم والتربية المستدامة فى الوطن العربي ، إتحاد جامعات العالم الإسلامى – مكتب التربية العربي لدول الخليج ، إبريل ، بيروت ، مكتب التربية العربي لدول الخليج والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وإتحاد جامعات العالم الإسلامى ، المؤتمر الثالث ٢٠٠٦، ص٦١.

٢) التنمية المستدامة هي السعى من أجل الإستقرار الخاص بنمو السكان السكاني للحيلولة وتدفق الأفراد فى المدن من خلال تطوير مستوى خدمات التعليم والصحة في الريف.

وعلي ضوء المتقدم، يُمكن القول بأن لكل مفهوم وجاهته في هذا الخصوص، وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر بصدد مفهوم التنمية الاستدامة، إلا أننا نجد هناك إجماع في الفقه على أن إصطلاح التنمية على النحو المتقدم يتصل إتصالًا وثيقًا بحقوق الأجيال الحالية أو المقبلة (المستقبلية).

ثانياً : الأهداف والمبادئ :

للتنمية المستدامة أهداف عدة تناولها الفقه في هذا الصدد ، وهذه الأهداف تتجلى في الآتي[٢]:

١. الاهتمام بالسكان والعمل على تحقيق حياة أفضل من نوعها ، وذلك من خلال خطط التنمية وإتباع سياساتها، بحيث يتعين التركيز على الجانب النوعى للنمو دون الكمى، على أنه يجب فى هذا التركيز أن يكون عادلاً ومقبولاً.
٢. تعزيز وعى الأفراد بالمشكلات البيئية الحاصلة ، وحثهم على المسئولية ووجوب المبادرة من جانب لأجل المشاركة وإيجاد حلول لفض هذه المشكلات، وهذا يتطلب بطبيعة الحال إعداد المشروعات والبرامج الهادفة إلى ذلك .
٣. توفير القدر اللازم من الإحترام للبيئة الطبيعية، وهذا يتأتي من العلاقة القائمة بين البيئة والنشاط السكاني إذ أن كليهما جسداً واحداً ، أى أن كلاً منهما يؤثر فى الأخر، لذلك يتعين أن يكون هناك إنسجام بينهما.

---

(٢) أحمد تى ، التنمية المستدامة : أبعادها ومؤشرات قياسها : قراءة إقتصادية، مركز فاعلون للجنة فى الأنثربولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية ومخبر إقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، أعمال الملتقى الوطين ، جودة الحياة والتنمية المستدامة فى الجزائر – الأبعاد والتحديات ، المجلد [١] ، ص ٢٨٤ – ٢٨٥ .

٤. تحقيق الاستغلال الأمثل والرشيد للثروات الطبيعية ، وتحقيق هذا الهدف أمراً لا يمكن الوصول إليه ، إلا إذا تم النظر إلى هذه الثروات والموارد على أنها محدودة وذلك للحيلولة واستنزافها .
٥. ضبط الأولويات على ضوء حاجة المجتمع، بحيث أن تحديد الأولويات وتحقيق فعاليتها أمراً من شأنه تجنب المشكلات والقضاء عليها حال نشأتها .
٦. إتصال التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق توعية السكان بأهمية هذه التكنولوجيا ودورها في تحقيق التنمية.

ثالثاً: البعد الاجتماعى للتنمية المستدامة :

يتمثل البعد الاجتماعى في مراعاة بعض المسائل الحيوية، والتيمنها الآتي[٣]:

١. تحقيق تنمية إجتماعية شاملة من شأنها تحسين مستويات التعليم وكذلك الرعاية الصحية .
٢. مشاركة المجتمعات فى ضع القرارات لاسيما التنموية والتي تضيف عائداً وثماراً على هذه المجتمعات.
٣. إرساء أسس العدالة الإجتماعية والمساواة والإنصاف، وهذه الأسس تضفى المساواة بين الأجيال بصدد إستخدام الموارد ، أى الأجيال الحاضرة وكذلك المستقبلة.
٤. المحافظة على الحراك الاجتماعي في كافة المجتمعات.
٥. المحافظة على ضمان الاستدامة الاجتماعية.

(٣) حسيبة ملاس ، تجارب عربية فى قياس التنمية المستدامة – الإمارات العربية المتحدة نموذجاً – مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد [٤] ، ٢٠١٩ ، ص ٣٨ .

المطلب الثاني

مفهوم الحقوق الاجتماعية وتقسيماتها

في هذا الإطار نستعرض الحديث عن مفهوم هذه الطائفة من الطائفة من الحقوق ، ثم نتناول بعد ذلك لتقسيماتها ، ونعرض لكلٍ منهم على حدى.

أولاً : المفهوم:

ينصرف المفهوم إلى كافة الحقوق التي على ضوئها يسهم الفرد في المشاركة المجتمعية ، أى أن الحق الاجتماعى إذا تم التحصل عليه فهذا يساعد الفرد في الاستفادة من هذا الحق، وغالبية هذه الحقوق لا يمكنها تقويمها بالمال، إذ أنها تفقد الطابع الاقتصادى .

لذلك فان الحقوق الاجتماعية تختلف فى طبيعتها وبيانها عن غيرها من صور الحقوق الأخرى كالحقوق الاقتصادية والثقافية وغيرها، وهذا بطبيعة الحال يشير إلى أن طائفة الحقوق الاجتماعية لها خصوصيتها لاسيما على صعيد المجتمع الدولى، إذ توجد العديد من المؤسسات التي يتجسد عملها في حماية هذه الحقوق وتنظيمها ، ومنها منظمة اليونسكو والمختصة بالتعليم وغيرها كمنظمة الصحة العالمية ، وغيرهم(٤).

ثانياً: تقسيمات الحقوق الاجتماعية :

في إطار الحديث عن تقسيمات الحقوق الاجتماعية يتعين القول بأن المواثيق الدولية تعارفت على تقسيم وتنظيم هذه الحقوق ، ونعرض لهذه الحقوق بصورة موجزة على النحو الآتى(٥):

---

(٤) أ.د / فؤاد الصلاحي ، المواطنة والحقوق الاقتصادية الاجتماعية ، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية ، المجلد [٣٤ ، العدد [٢] ، جامعة صنعاء ، يوليو ٢٠١٣ ، صدا ١٧ وما بعدها.

(٥) أ.د/ فؤاد الصلاحي ، المواطنة والحقوق الاقتصادية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ١٧١ وما بعدها.

١. الحق في التعليم.
٢. الحق في الصحة.
٣. الحق في الغذاء الكافي.
٤. الحق في المياة .
٥. حق السكن الملائم .
٦. حق الصرف الصحى.
٧. حق البيئة.

ومما يتعين قوله أن هذه الحقوق تعد هي صميم الحقوق الاجتماعية التي تعارفت عليها التشريعات الدولية ، إلا أن التساؤلات تثور بصدد هذه الحقوق ، و هل واردة حصراً، والتساؤل الثانى هل هذه الحقوق أصابها التقليد والجمود ، وفي إطار الإجابة على هذه التساؤلات نعرض النقاط الآتية :

أ) أن هذه الحقوق وإن كانت قد وردت في تنظيمات دولية ، إلا أنها تعد واردة على سبيل المثال، بإعتبارها جوهر الحقوق الاجتماعية ، لذلك لا يمكن القول الحقوق الإجتماعية، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن هذه الحقوق ذات تقسيم نسبي يختلف بإختلاف التنظيم القانونى الذى يتبعه والزاوية التى ينظر إليها منه.

ب) أن هذه الحقوق نرى بالفعل أن الجمود والتقليد قد أصابها، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الرقمنة والتقنية وإستحداث ظواهر جديدة مثل تغير المناخ وفكرة الجينوم البشرى ، قد خلقت بعد الحقوق الأخرى، وإن كان البعض منها يندرج تحت الحقوق الاجتماعية الرئيسية، إلا أن جوانب منها يحتفظ بخصوصيته وإستقلاله، ومن قبيل هذه الحقوق الآتى :

❖ الحق فى مواجهة تغيرات المناخ [٦].

---

[٦] تعد مسألة التغيرات المناخية حديثة الظهوره هما بلغ وجودها عقوداً من قبل ، حيث أنه ذيع صيته في الفترات الأخيرة، وفى إطار إيضاح المقصود بتغيرات المناخ وأسبابه ، يراجع ، أ.م.د / فيفين خرج

❖ الحق في الأمن المجتمعى[٧] .

❖ الحق في الجينوم البشرى والبيانات ذات الطابع الجينى[٨] .

و تنتقل بعد الإنتهاء من هذا المبحث إلى المبحث الثاني من هذه الدراسة لتناول الحديث عن دور الدول والمنظمات الدولية في تحقيق التنمية .

إبراهيم إبراهيم ، التغيرات المناخية والأمن الغذائى فى مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ٢٠٢١م، من ٢٢٧ وما بعدها.

(٧) يراجع بيان مقصود الأمر المجتمعى الأتي:

– د. علاق جميلة ، الأمر المجتمعى : مقاربة فى المفهوم والعناصر ، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، العدد [١] جامعة الجلفة – الجزائر ، جوان ٢٢٠١٧ ، ص ١٠٤ وما بعدها.

– د. محمد على إسماعيل البطة، الأمر المجتمعي ودلالته المعاصرة من ظل المواطنة [عصر النبوة أنموذجا] ، احث منشور بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالأسكندرية، مصر ، المجلد [٧] ، العدد]٣٢[، ٢٠١٨ ، ص ٧٤٨ و ما بعدها.

(٨) يقصد بالجينوم هو مجموع المادة الوراثية التي تحتويها الخلية، وهو يتضمن كل يضاف إليها جميع المادة الوراثية المحيطة منطقة المورثات ، ويحتوى هذا الجينوم البشرى على ما يقارب ٢٠ إلى ٣٠ ألف مورثة ، وهى تعادل % من مجموع المادة الوراثية المتمثلة ، الجينوم، والتى تساوى ٢/٣ بليون زوج أو أساس قاعدى ، والحق فى هذا الجينوم، الحقوق اللصيقة بالجسد، ويتعين على الكافة إحترامه ، وإذا كان هناك ثمة تعاملات تتم عليه، فهذا يتعين أو يكون وقف الأصول والنظم المتعارف عليها قانوناً ، يراجع في تفصيل ذلك؛ أحمد سعد محمد حسين ، المبارك الدستورية المتعلقة بتعديل الجينوم البشرى، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد [٨] كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات ، ٢٠٢٢م،ص ٦.

المبحث الثاني

دور الدول والمنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية

تمهيد وتقسيم :

أن المجتمع الدولى يسعى بدوره في تحقيق الهدف الذي نشأ من أجله ، وإن كان هذا الدور يجد مكانه أكثر بصدد المنظمات الدولية لأنها تنشأ بموجب ميثاق يحدد أهدافها ، إلا أنه في الواقع فإن الأمر لا يختلف كثيراً عن موقف الدول ، لا سيما وأن الدول يتعين عليها التكاتف وتحقيق التعاون الدولى بشتى صوره[٩]، وذلك لأجل تحقيق الأهداف المطلوبة ، وإزاء بيان دور الدول والمنظمات الدولية في هذا النطاق نقسم هذا المبحث إلى مطلبين ، وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول: دور الدول فى تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية.**
- **المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية فى تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية.**

(٩) إبراهيم أحمد خليفة ، التنظيم الدولى ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٣٨٠.

المطلب الأول

دور الدول في تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية

تعد مساهمات الدول ذاتها هى النموذج التطبيقى الأول والأمثل لأجل تحقيق التنمية للحقوق الاجتماعية بشكل مستديم، وفى هذا المقام نستعرض نموذجاً فردياً من بين هذه الدول كانت إهتماماته في نطاق التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية جل الاهتمامات ، وهذا النموذج يتمثل فيما أقامته دولة الإمارات ، ونعرض لهذه الجهود والمبادرات على النحو الآتي(١٠) :

أولاً : الحق في صحة جيدة :

- تتطلع الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١ إلى تطبيق نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية.
- تطورت مخصصات قطاع الصحة بالدولة لتصل إلى ٤,٢ مليار درهم بنسبة ٨,٦% من الموازنة الاتحادية) عام ٢٠١٧ إلى جانب الإنفاق الصحي المحلي.
- تطور عدد المستشفيات بالدولة عام ٢٠١٤ إلى ١١٥ مستشفي (٣٦ مستشفى حكومي و ٧٩ مستشفى خاص) ، تضم ١١٦٥٧ سرير (٧٤٩٣ سرير بالمستشفيات الحكومية و ٤١٦٤ سرير بالمستشفيات الخاصة) يقوم على رعايتهم ١٦٦٦٩ طبيب و ٣٣٤٢٩ من أعضاء هيئة التمريض
- فعلت الدولة نظام التأمين الصحي ، ووسعت إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية بجانب الحكومة ، وتم إقامة مدن الرعاية الصحية المكونة من مجمعات طبية بها عيادات تخصصية وهي مدينة الشيخ خليفة الطبية بأبو

---

(١٠) أحمد ماجد السيد عيد. ، التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : أهداف التنمية المستدامة وفقاً للأجهدة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٩ م، ص ١-١٠ .

ظبي وغيرها ، كما ترسل الدولة مواطنيها للعلاج بالخارج إذا لم يكن متاح بالدولة.

- أطلقت وزارة الصحة بوابة المريض الذكية للاطلاع على الملفات الصحية والتحاليل الأدوية والتطعيمات والمشاكل الصحية والحساسية ومتابعة المواعيد الطبية للمرضى وأتاحتها بالهواتف الذكية والكمبيوترات اللوحية.
- تمنح الهيئات الصحية بالدولة رخصة مهنية في مجال الطب (التقليدي- التكميلي- البديل).
- أعدت الدولة " ميثاق المريض " الذي يتضمن معلومات حول حقوق وواجبات المريض.
- أصدرت الدولة مرسوم بقانون إتحادى رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ لحماية صحة ذوى الإحتياجات الخاصة.
- إطلاق مبادرات ودعم الرعاية الصحية والتأهيل للكبار في السن.
- توفير اللقاحات المجانية للمواطنين والمقيمين ، للحيلولة والأمراض ذات العدوى.
- في عام ٢٠١٥ تم إطلاق صندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار بقيمة ٢ مليار درهم، كمبادرة اتحادية لتوفير حلول تمويلية للمبتكرين في القطاعات المختلفة بالدولة.
- تأسيس مجمع محمد بن راشد الأكاديمي الطبي.

وقد كان الاهتمام من قبل وزارة الصحة في هذا المقام جلياً، إذ أنها تبنت فكرة التطبيقات الذكية لأجل حماية الصحة العامة ، ومنها الآتى:

(أ) نشر حملات مجانية لفحص أمراض سرطان الثدي بشكل مُبكر.

(ب) التطبيق الذكي " اطمئنان " لتوقى الأمراض الأمراض غير السارية.

(ج) التطبيق الذكي " أطفال الصحة " للحيلولة وسمنة الأطفال.

(د) برنامج التشخيص المبكر للسكري.

- وفرت الخدمة الالكترونية " طمني " المتعلقة بالمنتجات الصحية والسلامة الدوائية.

- أدرجت منشورات إلكترونية على البوابة الرسمية للدولة للتواصل مع الجمهور والتعرف على مقترحاتهم لتحسين الخدمات الصحية.
- إقامة شراكات طويلة الأمد مع مراكز البحوث الطبية وأبرزها مركز إمبريال كوليدج لندن للسكري.

ثانياً : الحق في الأمن الغذائي والقضاء التام على الجوع:

- استحدثت الدولة في تشكيله حكومتها الوزارية عام ٢٠١٧ وزارة للأمن الغذائي .
- أطلق صندوق الخاص بالمشاريع يستوى في ذلك المتوسطة والصغيرة برنامج " زرعي " لمنح المزارعين تسهيلات واستخدام أحدث التقنيات وأنظمة الزراعة المائية لتقليل استهلاك المياه إلى ٨٠%.
- افتتاح "مركز الابتكار الزراعي بالشارقة لمواكبة المستجدات بالقطاع الزراعي وتعزيز الاستدامة من خلال الابتكار التكنولوجي.
- تبني نظام الزراعة العضوية لتعزيز إنتاج غذائي صحي من خلال زيادة مساحة أراضي الزراعات العضوية بنسبة ٥ % ، وتدير إمارة أبو ظبي عدة مزارع للزراعة العضوية وتعد أحد أكبر المصادر المحلية للمنتجات العضوية بالدولة.
- استخدام أنظمة الزراعة الذكية مثل أسلوب الزراعة المائية الهولندي ، والذي من خلاله يتم زراعة النباتات في محلول مائي بدلاً من زراعتها في التربة.
- زراعة المحاصيل بالبيوت المحمية للتغلب على تحديات ومشاكل وجود إنتاج مستمر على مدار السنة.
- أبتكار مشروع الزراعة المحمية الذي يعمل على المياه المعاد تدويرها، والمعالجة بالأشعة فوق البنفسجية، ولها نظام التبريد الخاص بها، وبالتالي لا تؤثر على التغير المناخي ، حيث قدم المركز الدولي للزراعة المحلية التابع لجامعة زايد جيلاً جديداً من البيوت المحمية ، يمكنه مضاعفة منتجات الفاكهة

والخضـــروات بالدولـــة ثلـــاث مـــرات. ويقلـــل اســـتهلاك الميـــاه بنســـبة ٩٠ % واستهلاك الطاقة بنسبة ٥٠%.

- اطلق جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائيـــة المخـــتص بقطـــاع الزراعـــي بـــأبو ظبـــي، السياسة الزراعية الجديدة التي تقـــوم علـــى ســـنة محـــاور : منهـــا إعـــادة هيكلـــة القطاع الزراعي لجعله أكثـــر اســـتدامة، وخفـــض الآثـــار الضـــارة علـــى البيئـــة والضغط على المـــوارد الطبيعيـــة ، وضـــمان دخـــل عـــادل للمـــزارعين وزيـــادة تنافسيتهم بالسوق ، والتركـــ المنتجـــات ذات الميـــزة التنافســـية ، وتحســـين جـــودة المنتجات الزراعية ، وتحسين الإنتاجية لتعزيز الأمن الغذائي
- أطلق جهاز أبو ظبـــي للرقابـــة الغذائيـــة مركـــز لخـــدمات وارشـــاد المـــزارعين بأبوظبي ، كما أطلقـــت بلديـــة دبـــي مبـــادرة ازرع غـــذالك" لخفـــض الـــواردات الزراعية، وتعزيز الأمن الغذائي.
- الاستثمار في المشروعات الزراعية الخارجيـــة بالـــدول المتـــوفر بهـــا وفـــرة فـــي المـــوارد الزراعيـــة ومنهـــا فيتنـــام، وكمبوديـــا، ومصـــر، وباكســـتان، ورومانيـــا وصربيا ، وناميبيا والسودان، والـــأمريكيتين لتـــأمين الغـــذاء وحمايـــة الدولـــة مـــن تقلبات السوق.
- تعزيز أساليب الحياة الصحية وعلاج سوء التغذيـــة مـــن خلـــال مكافحـــة الـــأمراض المرتبطة بالأساليب الغذائيـــة غيـــر الصـــحية والتـــدخل المبكـــر لتغييـــر العـــادات الغذائية غير الصحية.
- أصدرت الدولة مرسوم بقـــانون إتحـــادى رقـــم ١٠ لســـنة ٢٠١٥م بصـــدد ســـلامة الغذاء، للتحقق من مدى نفعه للأفراد.
- أطلقت مبادرة "عام الخير" عام ٢٠١٧ لترســـيخ ثقافـــة العطـــاء ، ومبـــادرة " بنـــك الإمارات للطعام" ليكون بمثابة مؤسسة خيريـــة تـــدعم الأنشـــطة الإنســـانية وتوزيـــع الطعام على الأسر المتعففـــة داخـــل الدولـــة وخارجهـــا ، والـــتخلص مـــن فـــائض الطعام بما يحقق الصالح العام، ومبادرة " حفـــظ النعمـــة " للقضـــاء علـــى مشـــكلة إهدار الطعام، من خلال جمع فائض الطعام الذي لم تلمســـه يـــد، وإعطائـــه للأســـر المتعففة.

ثالثاً: الحق في المياة :

- الطلب المتزايد على المياه بالدولة المقدر بنحو ٤,٢ مليار متر مكعب سنويا، مع امتلاكها مخزون غير ضخم من المياه الجوفية ، جعلها تتجه نحو تبني سياسات ترشيد استخدامات المياه والاعتماد والتوجه نحو مختلفة كما هو الحال بصدد تحلية مياه البحر لتأمين احتياجاتها .
- أطلقت الدولة "برنامج الإمارات لبحوث علوم الاستمطار"، للتقدم في استكشاف الأسس العلمية والتقنية لتحسين هطول الأمطار، واستخدام التكنولوجيا لتحفيز وزيادة هطول الأمطار.
- أسست مؤسسة سقيا الإمارات واطلاق مبادرة سقيا الإمارات لدعم الجهود الدولية من أجل توفير مياه نظيفة صالحة للشرب للأشخاص المحتاجين حول العالم، كما تساهم المؤسسة في إيجاد حلول دائمة ومستدامة ومبتكرة لمشكلة ندرة المياه.
- إطلاق برنامج الإمارات لبحوث علوم الاستمطار بمعرفة وزارة شئون الرئاسة كمبادرة عالمية لتحفيز وتطوير أبحاث وعلوم الاستمطار.

رابعاً: الحق فى الصرف الصحى:

- محطة (STEP) لإمارة أبو ظبي، والذي يتم تحت إشراف شركة أبو ظبي لخدمات الصرف الصحي الذي يلبي الاحتياجات الطويلة الأجل للإمارة.
- إقامة مشروع القرن للصرف الصحي عن طريق الانفاق العميقة بدبي بتكلفة تصل لحوالي ١٢ مليار درهم ، كما اعتمدت حكومة دبي إنشاء مشروع المرحلة الثانية من محطة معالجة مياه الصرف الصحي بجبل علي بتكلفة ١,٣ مليار درهم، والمزودة بأحدث الوسائل والمرافق والتقنيات ، وستصل تكلفتها الإجمالية مع المحطة الجديدة إلى مليارى و ٨٤٩ مليون درهم، وستبلغ طاقتها الاستيعابية نحو ٦٧٥ ألف متر مكعب يومياً بدلاً من ٣٠٠ ألف متر مكعب يومياً لما تنتجه المحطة خلال الوقت الحالي.

- تشغيل أكبر محطة لضخ الصرف الصحي محطة الضخ " أيه ٣ " بالشارقة عام ٢٠١٢، وفق أرقى المعايير العالمية بتكلفة ٦٠ مليون درهم، بالإضافة إلى مشروع البوابة الالكترونية الخاصة بصهاريج الصرف الصحي بتكلفة مليون درهم.
- بناء مشروع الصجعة بالشارقة بتكلفة ٢٢٧ مليون درهم، والذي يتيح تفريغ صهاريج تكفي ٤٠ شاحنة في وقت واحد بسعة استيعاب ٦٠ ٠٠٠ متر مكعب من مياه الصرف الصحي يومياً .
- تدشين المحطة الأولى للصرف الصحي بعجمان عام ٢٠٠٩ ، كما تقوم الامارة حالياً بتنفيذ خطة التوسعة لزيادة قدرة محطة معالجة المياة.

خامساً : الحق فى البيئة :

- **<u>نظمت دولة الإمارات عدداً من التشريعات الاتحادية الخاصة بتنظيم الحق في البيئة ، وهى :</u>**

١. القانون ٢٤ لسنة ١٩٩٩ لحماية البيئة وتنميتها ولوائحه التنفيذية.
٢. القانون ١٩ لسنة ١٩٩٣ بشأن تعيين المناطق البحرية لدولة الإمارات.
٣. القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية.
٤. القانون ٩ لسنة ٢٠١٣ بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
٥. القانون ٥ لسنة ٢٠٠٩ بشأن المدخلات والمنتجات العضوية.

- **<u>فعاليات الدولة بصدد السياسات البيئية:</u>**

أصدر مجلس الوزراء عدداً من القرارات الخاصة بصدد السياسات البيئية، ومن قبيل هذه القرارات الآتي:

١. القرار ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ في شأن حظر استيراد وإنتاج واستخدام ألواح الاسبستوس.
٢. القرار ١٣٧ لسنة ٢٠١٢ في شأن الخطوط الإرشادية لتنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الاسمنت.

٣. القرار ٢٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن النظام الوطني الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

- **<u>صادقت الدولة على الاتفاقيات البيئية بمجال الجهود الدولية لمعالجة المشاكل البيئية التالية:</u>**

١. معاهدة فيينا بشأن حماية طبقة الأوزون.

٢. بروتكول مونتريال للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون.

٣. معاهدة الأمم المتحدة بشأن مقاومة التصحر.

٤. معاهدة روتردام للموافقة المسبقة للإتجار الدولي في أي مواد كيميائية خطرة أو مبيدات حشرية.

٥. معاهدة التنوع الحيوي.

سادساً : الحق في معالجة تغير المناخ :

- قامت في عام ٢٠١٦م بتوسيع دور وزارة البيئة والمياه لتدير جميع الجوانب المتعلقة بشؤون التغير المناخي الدولية والمحلية، وأعادت تسمية الوزارة لتصبح وزارة التغير المناخي والبيئة، لتعزيز جهودها.
- إنشأت إدارة الطاقة والتغير المناخي في وزارة الخارجية والتعاون الدولي لتعزيز الجاهزية اللازمة لإدارة التغير المناخي، وأجندة الطاقة المتجددة.
- أطلقت دولة الإمارات والولايات المتحدة أول حوار ثنائي سنوي عام ٢٠١٤م حول الطاقة لتسهيل المبادرات الجديدة والجارية لدعم التعاون بين البلدين ولتعزيز وتأمين سوق الطاقة العالمي.
- إشراك الجمهور في التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال حملات التوعية البيئية وتضمين المحتوى البيني في المناهج المدرسية ، واطلاق مبادرة المدارس البيئية.
- أطلقت مبادرة مصدر لبرامج الطاقة المتجددة.

- إطلاق مبادرة " بطاقة الأداء البيئي " من قبل وزارة التغير المناخي والبيئة عام ٢٠٠٩م كشهادة تمنحها للمنشآت الصناعية الملتزمة بالقوانين والتشريعات البيئية للدولة.
- أطلقت استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء عام ٢٠١٢م تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، لجعل الدولة واحدة من الدول الرائدة عالمياً في مجال منتجات وتقنيات الاقتصاد الأخضر، والحفاظ على بيئة مستدامة.
- اطلاق مشروع " مدينتي بيئتي " لزيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والتحكم في الانبعاثات ، من خلال القيام بزيارات ميدانية تغطي ٢٢ حيا سكنيا و ٢٦ ألف مسكنا.
- اتجهت وزارة التغير المناخي والبيئة لاستخدام تكنولوجيا الزراعة بدون تربة في مشروعات زراعية متعددة .

المطلب الثاني

دور المنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية

مما تجدر الإشارة إليه أن نشؤ فكرة المنظمات المتخصصة [١١] كان لها دوراً بارزاً فى هذا النطاق ، إذ أن كل منظمة من هذه المنظمات المتخصصة كانت تسعى إلى تحقيق هدفها الرئيس الذي تناوله ميثاق إنشائها ، وتتناول في تطبيق ذلك بعض الحقوق الاجتماعية ، وكذلك المنظمات الهادفة لبلوغ التنمية المستدامة فى نطاق هذا الحقوق ، وذلك على النحو الآتى:

أولاً : الحق في الصحة:

إن الحق فى الصحة أهم هذه الحقوق الاجتماعية على الصعيد الدولى ، وتتقدم منظمة الصحة العالمية بإعتبارها منظمة عالمية متخصصة في شأن القطاع الصحى على صعيد المجتمع الدولى بأسره ، لذلك يتجه جانب من الفقه إلى أن أهداف منظمة الصحة العالمية تجلى في الآتي: [١٢]

١. تقديم المعلومات بشأن العلاقة بين صحة الأشخاص وبين الملوثات البيئية .
٢. إعداد البيانات اللازمة بشأن التأثير على الصحة والبيئة .
٣. تنمية البحث في المجال الصحي والبيئي.

وتتجلى فعاليات هذه المنظمة فى تحسين مستوى الصحة العامة في تبنيها العديد من المبادرات العالمية، ومن قبيل هذه المبادرات تتناول الآتى :

---

(١١) نبيل أحمد مصلح السليماني ، نظام إدارة الأزمات الإنسانية لدى المنظمات الدولية المتخصصة : دراسة حالة : دور منظمة الصحة العالمية فى الأزمات الإنسانية فى الجمهورية اليمنية [٢٠١٥ – ٢٠١٨م]، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد [١٢] ، العدد [٢]، ٢٠٢١م ، ص ٤١-٤٣ .

(١٢) علوانى مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية فى حماية البيئة من التلوث ، مجلة المفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، العدد [١٤] ٢٠١٧م ، ص ٥٩٢.

أ. إدراج إشتراك المرضى وأسرهم كمبدأ أساسي في قرار جمعية الصحة العالمية **[ج ص ع ٧٢-٦]** بشأن العمل العالمى بشأن سلامة المرضى وفي خطة العمل العالمية بشأن سلامة المرضى ٢٠٢١ – ٢٠٣٠، اليوم العالمي لسلامة المرضى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٣" (١٣)

ب. دشنت المنظمة لجنة المجتمع المدنى التابعة للمنظمة لأجل تعزيز دور منظمات المجتمع المدنى فى تسريع التقدم في مجال الصحة العالمية بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣م (١٤).

وعلى ضوء ذلك فإن المبادرات المتقدمة تسهم بطبيعة الحال في تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية بصفة عامة.

والتساؤل الذي يطرح نفسه ، هل نجحت منظمة الصحة العالمية في القضاء على مشكلات الصحة وفقر الغذاء، لاسيما حالة المجاعات التي سببت ذعراً للمجتمع الدولي في قارة إفريقيا ، بطبيعة الحال لا يمكن التسليم بالقضاء على هذه المشكلات ، والسبب في ذلك يرجع إلى إنعدام حالة السلام الدولي والتعاون التي يتعين أن تجوب كافة المجتمعات والبلدان .

ثانياً : الحق في التعليم:

يعد التعليم هو مفتاح تغيير حياة البشر، والحق فى التعليم من الحقوق الاجتماعية ذات الأهمية على الصعيد الدولى(١٥) ، وترعى تنمية هذا الحق وتحقيق

---

(١٣) يراجع : الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية.

(١٤) يراجع : الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية.

(١٥) يراجع فى تفصيل ذلك ، د. عروس مريم ، الحق فى التعليم والتكوين المهنى والمتواصل الملتقى الوطنى : حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية، مركز جيل للبحث العلمى وجامعة الجزائر ١ يوسف بن خدة ، الجزائر ، يوليو ٢٠٢٢ ، ص ١٢٨ وما بعدها

تنميته المستدامة منظمة اليونسكو ، وللمنظمة في هذا المقام كما تتجه جانب من الفقه أهدافاً عديدة من بينها الآتى: (١٦)

١. تحقيق التعاون الدولى فى المجالات العلمية والتربوية.
٢. تعزيز التعليم الشعبى ونشر المعرفة والثقافة وتشجيع تدريس العلوم.
٣. تنظيم برامج لأجل تعليم القراءة والكتابة.

والأهداف المتقدمة لا يمكننا القول بأنها واردة على سبيل الحصر ، نظراً لأنها تعد ضمن أعمال عديدة تتولاها المنظمة في هذا النطاق.

ثالثاً : الحق في المياة :

يتعين الإشارة في هذا المقام أنه لا يوجد منظمات متخصصة تعمل في المجال المائى(١٧) ، بل إن الدور المشهود على الساحة الدولية يُحسب إلى المنظمات الدولية عامة الأهداف ، وفي مقدمة هذه المنظمات ، منظمة الأمم المتحدة والهيئات الفرعية والأجهزة التابعة لها.

و التساؤل الذي يطرح نفسه ، هل حققت المنظمات الدولية فعاليتها إزاء فض مشكلات فقر المياة الحاصلة في بعض الدول أعضاء الجماعة الدولية ، وفي مقدمة هذه الدول ؛ العراق ، ومصر ومشكلة سد النهضة ، وبعض الدول الواقعة في جنوب إفريقيا ، إذ لازالت مشكلات فقر المياة ونقص المنسوب قائمة حتى وقتنا الراهن ، وبالنظر إلى حالة مصر وتوتر العلاقات بينها وبين دولة اثيوبيا بشأن سد النهضة التي قامت هذه الأخيرة ببناءه للتأثير على حصة مصر في مياه النيل ، والذي أقيمت بصدده العديد من جولات المفاوضات والتي تثمر بنتاج حتى الأن

---

(١٦) ط .د/ سيليني محمد الصغير ، دا العطر اون كمال ، دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة [اليونسكوا فى حماية حقوق الإنسان ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعى فى الحواس – بريكة ، العدد [٤]، ٢٠١٩م ، ص ١٠٧.

(١٧) وإذا كانت منظمة الفاو بشأن الزراعة والأغذية ، إلا أن مجال تصديها يصدر المياه بعد جانباً بسيطاً وليس جوهرياً.

، هذا بالإضافة إلى دعوة الأمم المتحدة لتقديم مساعيها وإعمال دورها تجاه فض هذه المشكلة ، إلا أنه لم تتحقق نتائج إيجابية أيضاً في هذا الصدد[١٨] .

وعلى ضوء المتقدم يتعين الإشارة إلى أن ما أبديناه بشأن دور المنظمات الدولية في تفعيل هذه التنمية والخاصة بالحقوق الاجتماعية لا يعدو وكونه تطبيقات على وجه المثال.

([١٨]) يراجع في تفصل ذلك ؛ عباس محمد شراقى ، تداعيات سد النهضة الاثيوبي على الأمن المائى المصرى ، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل ، اكتوبر ٢٠١٨م ، ص ٩-١٠. كذلك ، أ/ هانى محمد قطب سليم ، أ.د/ سلوى درويش ، أزمة سد النهضة بين مصر وأثيوبيا : رؤية انثروبولوجية ، مجلة الدراسات الإفريقية ، المجلد [٤٤] ، العدد[٢] ، ابريل٢٠٢٢م، ص ٣٢٥ . كذلك ، نور على قاسم ، أ.د/ شذى زكى حسن ، أزمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد [٤٥] ، المجلد [٢] ، السنة [١٢] ، ربيع ٢٠١٣م ، ص ١٢٩ وما بعدها.

الخاتمة

يتعين الإشارة إلى أن المجتمع الدولى ؛ دولاً ومنظمات دولية ساهمت في تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية ، يستوى في ذلك أن تعلق الأمر بالحق في المياة ، الصحة ، الغذاء ، البيئة ، المسكن الملائم ، وما إلى غير ذلك من الحقوق الاجتماعية ، إلا أن فعالية هذه الحقوق لم تتحقق فعالياتها في الواقع المادي ، الأمر الذي على ضوئه كان من الواجب بيان تعريف التنمية المستدامة من جانب ، وبيان مفهوم الحقوق الاجتماعية وتقسيماتها من جانب أخر ، وإستعراض من جانب أخير دور الدول والمنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة لهذه الحقوق ، وفي إطار إعمال المنهج التحليلي توصلنا إلى عدداً من النتائج والتوصيات نعرض لها على النحو الآتى:

أولاً : النتائج :

١. إن التنمية المستدامة للحق في المياة لاتزال حتى وقتنا الراهن يعتريها العديد من العراقيل والمشكلات ، وهذا بارزاً في أوضاع بعض الدول التي تعاني ندرة المياة مثل العراق ومصر وغيرها من أعضاء الجماعة الدولية .
٢. إن التنمية المستدامة للحق في الغذاء حتى وقتنا الراهن أمراً لم يتحقق في واقع الجماعة الدولية ، وهذا يتضح جليا في موقف الجماعات التي تعاني مشكلات الغذاء والمجاعات ، كما هو الحال في دول جنوب قارة إفريقيا .
٣. إن التنمية المستدامة للحق في المسكن الملائم أمراً لم يشهد تحقيق نتائج إيجابية في واقع المجتمع الدولى ، ويشهد ذلك الواقع الذي تعيشه دول أوكرانيا سوريا، لاسيما وترحيلهم من بلدانهم إلى البلدان الأخرى كلاجئين .
٤. أن التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية لا تتحقق بشكل كامل وإيجابي إلا إذا كان هناك إتفاق بين أعضاء الجماعة الدولية على تحقيق كافة صور التعاون لأجل تحقيق هذه التنمية، شريطة أن يكون هذا التعاون جدياً وفعالاً.
٥. للمنظمات الدولية فى هذا المقام دوراً حيوياً ، إلا أن هذا الدور جاء فاقداً إلى تحقيق العدالة، الأمر الذى أدى إلى أن هذه المنظمات لم تؤدى دورها على النحو المنشود .

٦. يتمثل المعيار الرئيسى فى إعتبار التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية قد تحققت الغاية منها فى " السلام الإجتماعى " ، لا سيما وأن تحقيق هذا المعيار أمراً من شأنه الحيلولة وحدوث مشكلات الفقر والتخجير والمجاعات .

ثانياً: التوصيات :

١. نقترح على الدول أعضاء الجماعة الدولية إنشاء معاهدة دولية جماعية لأجل تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية لاسيما فيما يتعلق بالدول النامية.
٢. نقترح التوسعة فى نطاق عمل المنظمات الدولية ، حيث يكون لكل حق من هذه الحقوق الاجتماعية على الصعيد الدولى منظمة ترعى مصالحة ، وإذا كانت هناك العديد من المنظمات القائمة كمنظمة الصحة العالمية إلا أنه لا يوجد منظمات دولية للاهتمام ببعض الحقوق الأخرى.
٣. نقترح على أعضاء الجماعة الدولية بصفة عامة تقرير مبدأ الدول الأولى بالرعاية فى نطاق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية ، ومساندة الدول التي بحاجة إلى تحقيق فعالية لحقوق مواطنيها الاجتماعية.

قائمة المراجع

أولاً : الكتب:

١. إبراهيم أحمد خليفة ، التنظيم الدولى ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٥ م.

٢. أحمد ماجد السيد عيد ، التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : أهداف التنمية المستدامة وفقاً للأجهدة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٩ م.

ثانياً: الأبحاث العلمية والمقالات و المؤتمرات والندوات :

١. رمزى سلامة، التنمية المستدامة تطور المفهوم ، الأمم المتحدة ، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم – التعليم والتربية المستدامة فى الوطن العربي ، إتحاد جامعات العالم الإسلامى – مكتب التربية العربي لدول الخليج ، إبريل ، بيروت ، مكتب التربية العربي لدول الخليج والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وإتحاد جامعات العالم الإسلامى ، المؤتمر الثالث ٢٠٠٦م.

٢. أحمد تى ، التنمية المستدامة : أبعادها ومؤشرات قياسها : قراءة إقتصادية، مركز فاعلون للجنة فى الأنثربولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية ومخبر إقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، أعمال الملتقى الوطين ، جودة الحياة والتنمية المستدامة فى الجزائر – الأبعاد والتحديات ، المجلد [١] .

٣. حسيبة ملاس ، تجارب عربية فى قياس التنمية المستدامة – الإمارات العربية المتحدة نموذجاً – مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد [٤] ، ٢٠١٩م.

٤. علوانى مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية فى حماية البيئة من التلوث ، مجلة المفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، العدد [١٤] ٢٠١٧م.

٥. حسيبة ملاس ، تجارب عربية فى قياس التنمية المستدامة – الإمارات العربية المتحدة نموذجاً – مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد [٤] ، ٢٠١٩ م.

٦. د. عروس مريم ، الحق فى التعليم والتكوين المهنى والمتواصل الملتقى الوطنى: حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية، مركز جيل للبحث العلمى وجامعة الجزائر ١ يوسف بن خدة ، الجزائر ، يوليو ٢٠٢٢م.

٧. أ.م.د / فيفين خرج إبراهيم إبراهيم ، التغيرات المناخية والأمن الغذائى فى مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ٢٠٢١م.

٨. د. علاق جميلة ، الأمن المجتمعى : مقاربة فى المفهوم والعناصر ، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، العدد [١] جامعة الجلفة – الجزائر ، جوان ٢٠١٧م.

٩. د. محمد على إسماعيل البطة، الأمن المجتمعي ودلالته المعاصرة من ظل المواطنة [عصر النبوة أنموذجا] ، احث منشور بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالأسكندرية، مصر ، المجلد [٧] ، العدد [٣٢] ، ٢٠١٨ م.

١٠. أحمد سعد محمد حسين ، المبارك الدستورية المتعلقة بتعديل الجينوم البشرى، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد [٨] كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات ، ٢٠٢٢م.

١١. نبيل أحمد مصلح السليماني ، نظام إدارة الأزمات الإنسانية لدى المنظمات الدولية المتخصصة : دراسة حالة : دور منظمة الصحة العالمية فى الأزمات الإنسانية فى الجمهورية اليمنية [٢٠١٥ – ٢٠١٨م]، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد [١٢] ، العدد [٢]، ٢٠٢١م.

١٢. عباس محمد شراقى ، تداعيات سد النهضة الاثيوبي على الأمن المائى المصرى ، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل ، اكتوبر ٢٠١٨م .

١٣. أ/ هانى محمد قطب سليم ، أ.د/ سلوى درويش ، أزمة سد النهضة بين مصر وأثيوبيا : رؤية انثروبولوجية ، مجلة الدراسات الإفريقية ، المجلد [٤٤] ، العدد[٢] ، ابريل٢٠٢٢م.

١٤. نور على قاسم ، أ.د/ شذى زكى حسن ، أزمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد [٤٥] ، المجلد [٢] ، السنة [١٢] ، ربيع ٢٠١٣م .

الفهرس

أولا: المقدمة: ٤

ثانياً : نطاق البحث : ٤

ثالثاً : مشكلة البحث :..... ٤

رابعاً : تساؤلات الدراسة :..... ٥

خامساً : أهداف البحث :..... ٥

سادساً: منهجية الدراسة : ٦

سابعاً : خطة البحث : ٦

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية..... ٧

المطلب الأول:التعريف بالتنمية المستدامة..... ٨

المطلب الثاني:مفهوم الحقوق الاجتماعية وتقسيماتها..... ١١

المبحث الثاني:دور الدول والمنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية
..... ١٤

المطلب الأول: دور الدول في تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الاجتماعية..... ١٥

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة للحقوق الإجتماعية..... ٢٣

الخاتمة ٢٧

قائمة المراجع..... ٢٩

الفهرس..... ٣٢